

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تعميم خطة عام 2030 وإجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية في سياق عدم الاستقرار

إطار عمل مقترح

الفريق المعني بتنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



الأمم المتحدة

الاسكوا
ESCWA

مقدمة

يتناول هذا العرض أهم توصيات مشروع إطار عمل لتعميم خطة عام 2030 وإجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية في سياق عدم الاستقرار. ويتكون هذا الإطار من المحاور التالية:

- أولاً: الإطار المفاهيمي
- ثانياً: ضرورة تكيف خطة التنمية المستدامة لعام 2030
- ثالثاً: مواءمة إجمالية لخطة 2030 مع الخطة الوطنية
- رابعاً: مراجعة أهداف التنمية المستدامة في سياق عدم الاستقرار
- خامساً: إشكاليات التخطيط والاستعراض الوطني الطوعي في ظروف عدم الاستقرار
- سادساً: إشكالية المعلومات والبيانات أثناء عملية الاستعراض الوطني الطوعي
- سابعاً: تساؤلان إضافيان؛ الخطة – الحوار والربط بين التدخل الإنساني والتنمية

التوصية (1): الالتزام بالأبعاد الخمسة للتنمية

- من المفيد أن يشمل الإطار المفاهيمي المعتمد الأبعاد الخمسة للتنمية البشرية المستدامة وللتخطيط التنموي.
- تأخذ الأبعاد السياسية/المؤسسية والمعرفية/الثقافية أهمية إضافية في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار، مقارنة بباقي دول العالم.
- من الناحية العملية، فإن خطط التنمية الوطنية والمرئيات للمدى البعيد في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار (وفي معظم الدول العربية الأخرى) يجب أن تلاحظ هذين البعدين بشكل قوي.



التوصية (2): تحديد واقعي لطبيعة حالة عدم الاستقرار

- من الضروري ان تقوم الدول المعنية بتحليل واقعي لمشكلات عدم الاستقرار.
- لا بد من تحديد طبيعة "المشكلة" حسب القانون الدولي، وحسب معايير علم السياسة وعلوم الاجتماع؛ وتحديد الأبعاد الخارجية والداخلية، والأطراف المتدخلة، وكذلك تحديد الأسباب الهيكلية الكبرى، والأسباب الطارئة التي أدت الى الوضعية الاستثنائية.
- هذا التحليل شرط ضروري لا يمكن تجاهله من أجل التخطيط الوطني، ومن أجل تكييف خطة 2030 مع متطلبات هذه الوضعيات المختلفة، ورسم السياسات المناسبة للتعامل معها وتجاوزها.



التوصية (3): تكييف وطني متقدم للخطة مع الالتزام بالمبادئ واحترام الخصائص الوطنية

- من المفترض أن تكون عملية التكييف الوطني لخطة عام 2030 متقدمة ونقدية.
- ضرورة الالتزام بالمبادئ الموجهة ومنهجية العمل الخاصة بخطة 2030 ومنظور التنمية والحقوق.
- إعطاء عملية الاستعراض الوطني الطوعي حقها من الاهتمام والتحضير والشفافية نظراً لأهميتها لناحية عكس الواقع والتحديات من جهة، وتكوين أرضية ثابتة للتخطيط ومعالجة القصور من جهة أخرى (التركيز على نتائج عملية الاستعراض لمراجعة الخطط الوطنية الموضوعة وتقويمها عند الضرورة).
- التكييف يجب أن يبدأ من مراجعة الأهداف أولاً، ثم المقاصد، وصولاً إلى المؤشرات وليس بالعكس.
- معيار سلامة التكييف الوطني هو الاتساق مع الأهداف النهائية للخطة المعلن عنها في الديباجة والاعلان، والالتزام بعدم التجزئة والترابط والتكامل وشروط المنهجية العملية
- لا بد من الاستناد إلى المعرفة الواقعية لأوضاع البلد والمجتمع والفئات السكانية كلها بالتفاعل مع منهجية الخطة ومضمونها.
- وفي الحالة الأكثر تقدماً، يتخذ هذا المسار طابع إعادة إنتاج الخطة العالمية وفق صيغة وطنية مكتملة.

التوصية (4): بناء مصفوفة المشكلة أو الحالة الاستثنائية

- ◀ بناء التصور الإجمالي لحالة عدم الاستقرار والأوضاع الاستثنائية استناداً الى معايير القانون الدولي ووفق منهجية علمية وتشاركية تعبر عن وجهات النظر المختلفة في البلد.
- ◀ تكثيف التحليل في سردية واضحة تكون صالحة لوصف الوضع وتحفيز العمل المشترك على تجاوز الوضع الصعب نحو التصالح المجتمعي.
- ◀ يمكن استخدام أدوات متنوعة لاسيما التحليل التاريخي، وأدوات تتبع مسار النزاع، وتحليل الأطراف الشريكة ومصالحها ومواقفها وادوارها... الخ، بعيداً عن التبسيط، وإدماج الاستنتاجات الجزئية في السياق العام المركب والمدمج الذي ينظر في الأسباب العميقة للمشكلات، لا في نتائجها فقط.

التوصية (5): بناء مصفوفة المكونات الكبرى من مصادرها المتعددة

- ◀ ضرورة بناء مصفوفة للمكونات الكبرى تنطلق من محاور الرؤية الوطنية، ومطعمة بمجالات خطة 2030 الخمسة الكبرى (5Ps)، وبمكونات مفهوم التنمية الخمسة
- ◀ الالتزام بالمقاربة المندمجة والتكاملية للخطة مما سيتيح تحليل الآثار المترابطة للنزاع على مجالات التنمية بشكل مترابط؛ ويمهد للنظر في أثر النزاع على كل هدف او مقصد بشكل مستقل في مرحلة لاحقة من التحليل والتخطيط والعمل.
- ◀ بناء على ذلك، يمكن التوصل الى تحديد المحاور النهائية التي سوف يجري اعتمادها كتقسيمات للتقرير الطوعي، او كمحاور تحليل وتصميم لخطط التنمية الوطنية.

مصفوفة المكونات الكبرى: مثال من الاستعراض الوطني الطوعي لسوريا (2020)

ابعاد التنمية الخمسة	اجندة 2030 – 5Ps	محاور الخطة الوطنية
<ul style="list-style-type: none">السياسي/المؤسسيالاقتصاديالبيئيالاجتماعيالثقافي	<ul style="list-style-type: none">السلم (والحكومة)الازدهارالكوكبالشراكةالناس	<ul style="list-style-type: none">الحوار الوطني والتعددية السياسيةالبناء المؤسسي وتعزيز الشفافيةتطوير وتحديث البنى التحتيةالنمو التنمويةالتنمية الاجتماعية والإنسانية

مصفوفة المكونات الكبرى: مثال من السودان (2017)

اجندة 2030 والخطة الوطنية: السودان الخطة الوطنية

قطاع التنمية الاجتماعية والثقافية		القطاع الاقتصادي		نظام الحكم الادارة
المعرفي / الثقافي	الاجتماعي	البيئي	الاقتصادي	السياسي / المؤسسي
- التعليم - المساواة بين الجنسين	- الفقر واللامساواة، - الصحة، - المساواة الجنوسية	- الاستدامة - البيئة الطبيعية - المدن	- النمو الاقتصادي، - التشغيل، - الشراكة العالمية	- السلم - الحوكمة
التعليم، اماط الانتاج والاستهلاك المستدامة، حقوق الانسان والعدالة	الفقر، الجوع، اللامساواة، التشغيل، الصحة، الحماية الاجتماعية، المساواة بين الجنسين	المدن، الطاقة، المحيطات، المياه، الاراضي، التنوع البيولوجي، التغير المناخي	النمو، البنى التحتية، اماط الانتاج، التشغيل، الزراعة، التجارة، الشراكة العالمية	السلم، الحوكمة الرشيدة، حقوق الانسان والعدالة
- التعليم والتدريب والبحث العلمي الاتصالات وتقانة المعلومات الثقافية ورعاية الشباب	- العمل والموارد البشرية تخفيف حدة الفقر وتحقيق اهداف الاتمية العمل الاجتماعي	- القطاع المالي - الإنتاج - الخدمات - البنى التحتية الخطة الوطنية		- السلم والوفاق الوطني الدفاع والامن العلاقات الخارجية الحكم الرشيد الاعلام

اجندة 2030

التوصية (6): ضرورة أن يشمل التحليل العوامل الهيكلية والطارئة، وأسباب الأزمة وعدم الاستقرار

- ◀ لا بد من تجنب التبسيط والاستعجال واعتبار ملء المصفوفة عملية بسيطة وتقنية وتلقائية يمكن القيام بها في ورشة عمل بسيطة.
- ◀ المطلوب القيام بتحليل عميق ومتعدد المستويات يميز بشكل خاص بين الأسباب والعوامل الهيكلية وبين ما هو طارئ أو مستحدث؛ وبين المشكلات الجديدة الناجمة عن الحرب أو النزاع، وبين مشكلات موجودة سابقاً وزادتها الأزمة حدةً أو عمقاً... الخ.
- ◀ لا بد ان تلحظ السياسات المقترحة المستويين الهيكلية والطارئة، وتشمل الأسباب والنتائج في آن معاً تلافياً لعدم نجاح التدخلات أو عدم تحقيق أهداف السياسات، وتلافياً لتجدد الأزمة ما لم تُعالج أسبابها.

أثر النزاع على المكونات الكبرى للتنمية

الأثر غير المباشر	الأثر المباشر	البعد/المجال المعني
<ul style="list-style-type: none">- التفكك الاجتماعي والاسري- تقاوم العنف ضد النساء- نمو ثقافة الكراهية والتعصب	<ul style="list-style-type: none">- الضحايا من قتلى وجرحى واعاقات- التهجير، والنزوح- الفقر والجوع- تشطي النسيج الاجتماعي	الاجتماعي (الناس)
<ul style="list-style-type: none">- تأثيرات هيكلية على الفرص الاقتصادية اللاحقة- نشوء اقتصاد حرب واقتصاد مواز	<ul style="list-style-type: none">- تدمير البنى التحتية والإنشاءات- استنزاف الموارد المالية- تعطل النشاط الاقتصادي	الاقتصادي (الازدهار)
<ul style="list-style-type: none">- الاثار البعيدة المدى للتدهور البيئي- آثار صحية- تراجع الاهتمام بمتطلبات الاستدامة	<ul style="list-style-type: none">- التدمير العمراني وتدمير الأراضي الزراعية- الملوثات بسبب الحرب- تدمير الإرث العمراني الوطني (المعالم الوطنية)	البيئي (الكوكب)
<ul style="list-style-type: none">- صعوبات إضافية في المدى البعيد لتحديث الإدارة وتطوير منظومة الحوكمة	<ul style="list-style-type: none">- تعطيل المؤسسات- تراجع سلطة الدولة وتوسع الخروج على القانون	السياسي (الحوكمة)
<ul style="list-style-type: none">- تراجع منظومة الحقوق- تفكك منظومة القيم- تفكك "الرأسمال الاجتماعي" وتهديد وحدة الدولة والمجتمع	<ul style="list-style-type: none">- سيادة العنف والتعصب والكراهية- صعود الهويات الفرعية- تفكك العقد الاجتماعي	المعرفي/الثقافي

أثر النزاع على أهداف مختارة

الهدف	الأثر العام	أفكار اضافية
1- الفقر	أثر مباشر وقوي. زيادة في نسب الفقر وتوسعه الى فئات جديدة	<ul style="list-style-type: none"> - تدهور عام في مستويات المعيشة تؤدي إلى ازدياد معدلات الفقر وطنيا، وتزايد شدته. - فئات جديدة يطالها الفقر بفعل فقدانها مواردها، وتدهور في أوضاع الطبقات الوسطى الى فقيرة. - فئات اللاجئين والنازحين داخليا تعانين من فقر شديد وتشكل أوضاعها معيارا أساسيا للآثار الحرب الاجتماعية وعلى الفقر.
3- الصحة	أثر مباشر وقوي. تدهور المؤشرات الصحية	<ul style="list-style-type: none"> - وفيات واصابات واعاقات بسبب الحرب. - تدمير او تضرر المنشآت الصحية. - تفاقم ظاهرة هجرة الكوادر الطبية. - انتشار الامراض لدى فئات معينة (اللاجئين والنازحين، الأشخاص ذوي الاعاقة)، او بشكل عام انتشار الأوبئة (الكوليرا في اليمن مثلا)، إضافة الى انتشار سوء التغذية على نطاق واسع. - آثار صحية مضاعفة لجائحة كورونا بسبب الحرب، وعدم القدرة على الاستجابة لمتطلبات الرعاية الصحية.
8- النمو والتشغيل	اثر مباشر، واكثر قوة على المدى المتوسط البعيد	<ul style="list-style-type: none"> - تدمير او تضرر منشآت اقتصادية. - تعطل حركة الأسواق والتبادل التجاري. - نشوء اقتصاد حرب، اقتصاد مواز، أنشطة غير شرعية والخوات...الخ. - بطالة وتدهور شروط العمل ونزوح القوى العاملة او المؤسسات. - تراجع النمو الاقتصادي، وفقدان للدور الاقتصادي التاريخي، ومعه فقدان فرص التقدم والتطور المستقبلي.
16- السلم الحوكمة	أثر مباشر وقوي	<ul style="list-style-type: none"> - وضعية الحرب تؤدي الى انتهاكات للدستور، وتعطيل المؤسسات؛ كما تضعف الحوكمة الرشيدة والمشاركة، والقضاء وسيادة القانون...الخ. - فشل المؤسسات وتعطيلها، والخروج المعمم على القانون وسلطته، تساهم في زيادة مستوى الجرائم المختلفة، وتزيد من احتمالات نشوء النزاع.

أثر النزاع على مقصد محدد: 1-3 (على سبيل المثال)

المقصد	مؤشر القياس	من منظور الحرب والنزاع
3-1) استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء، بحلول عام 2030.	1-3-1) نسبة السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا/النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية، بحسب الجنس، مع التمييز بين الأطفال والعاطلين عن العمل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل/الأطفال حديثي الولادة وضحايا إصابات العمل والفقراء والضعفاء.	1. تقليدياً هناك تسعة فروع للحماية الاجتماعية في الأوضاع العادية (حسب منظمة العمل الدولية)، وضعية النزاع تؤدي الى ظاهرتين متلازمتين: الأولى هي التوسع في عدد الفئات التي تحتاج بشكل ملح الى التغطية بأنظمة الحماية الاجتماعية بسبب توسع الفقر والحرمان وفقدان العمل بسبب النزاع... الخ؛ والثاني هي نشوء حاجات إضافية للحماية الاجتماعية من أوضاع ومخاطر وانتهاكات مستجدة. 2. النزاع وتوسع الفئات المحتاجة الى الحماية والمساعدة يزيد من الحاجة الى الانتقال الى مقاربة الحق، والتوجه نحو تصميم أنظمة شاملة للحماية الاجتماعية يفرضها التوسع في انتشار الحرمان إضافة الى ما تتطلبه مقاربة الحقوق. ويعني ذلك الاهتمام بالصيغة المناسبة للجمع بين الحاجة الى مساعدات فورية وبين ضرورة تصميم نظام حماية مستدام. 3. تبرز مخاطر جديدة، وفئات جديدة يجب شمولها بالحماية: حماية الحق في الحياة من القتل والاصابة، حماية خاصة وإضافية للاجئين والنازحين، حماية حقوق الانسان للأسرى في سجون الاحتلال وكذلك الامر في النزاعات الداخلية، حماية إضافية للأيتام والنساء من ضحايا التنظيمات الإرهابية (داعش)، الحماية القانونية والعملية لفئات اجتماعية متنوعة بما في ذلك حماية النساء والأطفال في ظروف النزاع... الخ. 4. ظروف الحرب او الاحتلال او النزاع او حالة استثنائية أخرى، تتطلب تصميمًا غير تقليدي لأنظمة الحماية الاجتماعية، شرط ان تكون مبنية على أساس منظور الحق والتغطية الواسعة او الشاملة للفئات السكانية المختلفة، تكون بعيدة عن شبهة التمييز، وان تتضمن مكونا للمساعدة الاجتماعية. 5. قياس تحقيق المقصد يجب ان يشمل مؤشرات لشمول الفئات (عدم استثناء او اغفال أي فئة)، ونسب التغطية الكمية (نسبة السكان او الاسر المشمولة بشكل عام وضمن كل فئة)، وأنواع او فروع الحماية (الحماية من التعطل، او العنف)، ولحظ وضعية الحماية المتاحة لفئات محددة بما هي ضرورة بذاتها ومعيار لمستوى شمول نظام الحماية (اللاجئين او النازحين مثلا).

التوصية (7): اختيار موضوعي للأهداف ذات الأولوية مع الالتزام بالتكامل والترابط

- يمكن للأطراف الوطنية أن تقوم باستعراض قائمة الأهداف والمقاصد كاملةً كما جاءت في الخطة العالمية، ثم تصمم طريقة لتحديد واختيار الأولويات المتناسبة مع خصائصها وخطتها الوطنية، بحيث يمكن اختصار أو تكثيف الأهداف (الـ 17) والمقاصد (الـ 169) الى قائمة وطنية مختصرة.
- يفترض ان تتم هذه العملية بناءً على معايير موضوعية وعلمية، وتجنب الانتقائية والتعسف.
- يجب أن تشمل قائمة الأولويات كل الأبعاد المكونة للتنمية أو المجالات الخمس المشار اليها في الديباجة.
- لا يمكن إغفال أي مسألة أو أي هدف له أهمية، مع إمكانية مرونة أكثر في التعامل مع المقاصد والمؤشرات، لجهة تحديد واختيار ما هو ملائم منها.
- يجب أن تحترم القائمة المختصرة للأهداف ذات الأولوية المبادئ العامة للخطة ومفهوم التنمية والحقوق، فتكون غير مبتورة، و مترابطة، ومتكاملة في تغطيتها لكل الأبعاد، ومستندة الى الحقوق، وتلتزم بمبدأ عدم إهمال أحد، وأن تكون خطة تحويلية... الخ.

التوصية (8): السلام والأمان، والحوكمة في هدفين متميزين

◀ لا شيء يلزم الأطراف الوطنية بالتعامل مع مسألتَي السلام والحوكمة كهدف وطني واحد في الدول التي تعاني من حروب ونزاعات أو أوضاع استثنائية أخرى.

◀ التعاطي مع هاتين المسألتين كل على حدى أمر مهم بسبب اختلاف الأطراف الفاعلة في كل منهما، واختلاف السياسات وآليات الحل، مما يدفع باتجاه تفضيل التمييز في الخطة الوطنية بين ما يتصل بالحرب والنزاع، لاسيما عندما يكون له طابع شامل وحاد، وتشارك فيه اطراف دولية؛ وبين الحوكمة الرشيدة التي تقع المسؤوليات الأساسية فيها على الاطراف الوطنية لإجراء إصلاحات تتعلق بالبعد السياسي للإصلاح (المزيد من الديمقراطية والمشاركة والإصلاح السياسي والدستوري) والبعد التقني أو الإداري للحوكمة (تحديث المؤسسات والانظمة والقوانين).

تشجيع الحوكمة الرشيدة والمؤسسات الفعالة

الهدف رقم 10:



- (a) منح هوية قانونية عالمية ومجانية كتسجيل المواليد
- (b) ضمان حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والمعارضة السلمية والإعلام المستقل
- (c) مضاعفة المشاركة العامة في العمليات السياسية والانتخابات المدني على المستوى المحلي
- (d) ضمان حق الشعوب في الاطلاع المعلومات والبيانات الحكومية
- (e) الحد من الرشوى والفساد ومحاسبة المسؤولين

ضمان مجتمعات مستقرة وآمنة

الهدف رقم 11:



- (a) خفض معدل الوفيات الناتجة عن العنف بمعدل \times لكل 100,000
- (b) التأكيد من إمكانية الوصول إلى مؤسسات العدالة واستقلالها وتوفير الموارد لها واحترامها لحقوق المحاكمة وفق الأصول القانونية
- (c) تعزيز قدرات قوات الأمن والشرطة والقضاء، وكفاءتها المهنية، ومسائلها
- (d) تعزيز القدرة والاحترافية والمحاسبة بالنسبة لقوات الأمن والشرطة والقضاء

التوصية (9): ما هو أبعد من نص الهدف 16 في الخطة نفسها؟

يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة في منأى عن السلام والأمن؛ كما أن انعدام التنمية المستدامة يعرض للخطر استتباب السلام والأمن.

تقر خطة 2030 بضرورة بناء مجتمعات سلمية عادلة حاضنة للجميع تساوي بين الناس في القدرة على اللجوء إلى العدالة، وتقوم على احترام حقوق الإنسان (بما في ذلك الحق في التنمية)، وعلى فعالية سيادة القانون والإدارة الرشيدة في المستويات كافة، وعلى مؤسسات تتسم بالشفافية والفعالية وتخضع للمساءلة.

تتطرق الخطة للعوامل التي تقود إلى نشوب العنف وانعدام الأمن واستشراء الظلم، كانهدام المساواة والفساد وسوء الإدارة والتدفقات المالية غير المشروعة والتدفق غير المشروع للأسلحة.

لجب علينا أن نضاعف جهودنا من أجل تسوية النزاعات أو منع نشوبها وموازرة البلدان التي تمر بمراحل ما بعد النزاع، بوسائل منها كفالة إشراك المرأة في عمليات بناء السلام وإرساء دعائم الدولة.

لا بد من اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، طبقاً للقانون الدولي، من أجل إزالة العقبات التي تحول دون تمام أعمال حق تقرير المصير بالنسبة للشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار

قبل الشروع في مراجعة نص الهدف 16 ومقاصده، من الضروري مراجعة مجمل ما جاء في خطة 2030 عن السلم والأمان والحوكمة، ومقارنته مع التحليل الأولي للأزمة الذي سبق القيام به في الخطوة الأولى.

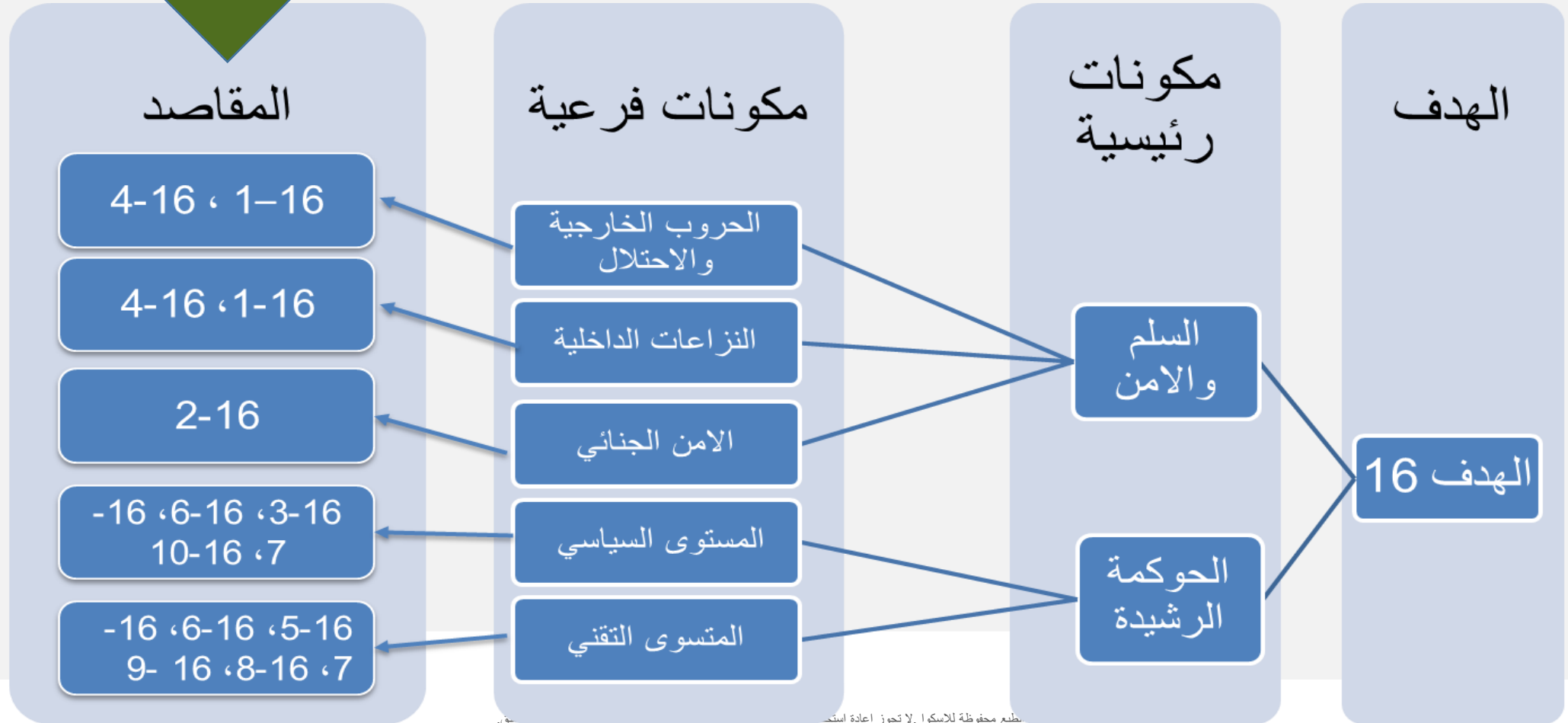
من شأن هذه المقارنة التحليلية ان تتيح تدقيق الوصف الوطني المعطى للأزمة، والتمهيد لتحديد كيفية فهم وتكييف الهدف 16 ومقاصده ومؤشراته بما يتناسب مع الخصائص الوطنية دون الخروج عن روح خطة 2030 في هذا المجال، اذ ان الاجندة لا تقتصر على الأهداف والمقاصد وحدها، بل هذه الأخيرة هي خطة عمل ومقاصد لتحقيق غايات اكثر عمومية معبر عنها في مجمل الاجندة بما في ذلك الديباجة والاعلان.

التوصية (10): تغيير المقاصد حسب طبيعة الأزمة

- ◀ في مسار التكيف الوطني للهدف 16، يجب عدم تقييد الخيارات ضمن ما جاء في حرفية الهدف ومقاصده نظراً لعدم تناسبها دائماً مع الواقع الحقيقي، ونظراً للتنوع الكبير في الوضعيات التي لا يمكن ذكرها كلها في إطار سياساتي عالمي.
- ◀ يمكن أن يتم التعامل مع هذا الوضع والتكيف الوطني من خلال الالتزام بالمكونات الكبرى، لكن لا بد من استخلاص مقاصد وأهداف سياسات محددة من التحليل الوطني الأصلي للأزمة واستبدال المقاصد العالمية بمقاصد متناسبة مع طبيعة الأزمة الفعلية واختيار المؤشرات الملائمة لقياس التقدم في تحقيق المقاصد والأهداف، حيث تدعو الحاجة للالتزام بروحية الخطة العالمية ومبادئها.

تغيير المقاصد حسب طبيعة الازمة

في عملية التكيف يمكن استبدال المقاصد الدولية بمقاصد وطنية انطلاقاً من تحليل الأزمة الواقعي



التوصية (11): التكييف من مدخل فئة أو منطقة محددة لها أولوية

◀ يجب أن يؤدي التحليل إلى تحديد بعض النتائج الأكثر أهمية للأزمة على فئات أو مناطق محددة، أو على مسائل محددة لها أيضاً أهمية حاسمة في مسار المعالجات.

◀ إن استخدام وسائل التحليل والتخطيط المتكاملة لكل فئة أو منطقة معنية أو بعد له أهمية خاصة، بشكل متخصص لكل منها، من شأنه أن يوفر آلية فعالة للمقاربة التكاملية ولبلورة أهداف ومقاصد محددة للتنفيذ في كل منها تتحول الى برامج وتدخلات، وبناءً عليه توضع المؤشرات المناسبة لتقييمها وقياس التقدم، كما تُحدد التدخلات بدقة وتُرصد الموازنات لتنفيذها.

التكيف من مدخل الفئات: النازحون داخلياً – مثال من العراق

المجال (البعد)	الغاية النتيجة	الدلالة الخاصة بالنسبة الى النازحين	المؤشرات	توجهات السياسات
الكوكب (البيئي) المعيار الرئيسي: الاستدامة	حماية كوكب الأرض من التدهور، وتوخي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج وإدارة الموارد الطبيعية، والتصدي لتغير المناخ.	<ul style="list-style-type: none"> - يعيشون في بيئة غير صحية، بدءاً من شروط السكن، وصولاً الى تأثيرهم بالعوامل المناخية، وغياب الخدمات الأساسية (لاسيما الصرف الصحي والمياه). - يشكلون عادةً ضغطاً على البيئة والبنى التحتية وشبكات الخدمات حيث يقيمون بشكل مؤقت، بسبب عدم تهيئة المكان لاستقبال النازحين، أو بسبب نقص في قدرات الإدارة الوطنية أو المحلية. - الضرر أو التدهور يلحق أيضاً بالبيئة الأصلية التي نزحوا عنها، سواء الأضرار المادية والتدمير أو بسبب الترك والإهمال الناجم عن التهجير القسري (الأبنية، المرافق العامة والبنى التحتية، الأراضي الزراعية...) - احتمال ظهور أو عودة ظهور وانتشار مخاطر صحية مرتبطة بالوضع البيئي المتدهور في مناطق الاستقبال أو مناطق التهجير الاصلية، وهي مخاطر قد لا تقتصر على السكان النازحين وحدهم، ولا على مناطق التهجير او النزوح وحدها. 		

التوصية (12): شمول الأقاليم أو المحافظات بالتخطيط الوطني بشكل عضوي

بحكم القيود والثغرات في القدرات المؤسسية والبشرية، وبحكم الخصائص المتفاوتة للأقاليم والمناطق المختلفة في البلد لاسيما في ظروف الحروب والنزاعات الممتدة أو الضعف المزمن في عمل مؤسسات الدولة، يُفضل أن تشمل عملية التخطيط الوطنية المستوى المركزي المعني المباشر، والتوجهات الرئيسية للأقاليم والمحافظات في الخطة الوطنية بشكل عضوي. وذلك يعزز الشعور بالملكية الوطنية، ويعزز التنسيق والاتساق والتكامل في السياسات المعتمدة، ويُحسن التنفيذ والرصد والتقييم.

العوامل المؤثرة في التخطيط الوطني

1. التعارض بين ثبات الخطة وتغير الواقع
2. تقاليد التخطيط الوطنية السابقة والحالية
3. عدم مرونة النماذج النظرية ومراعاتها للاختلافات
4. ضعف القدرات المؤسسية أو تعطلها
5. ضعف القدرات البشرية ونزيف الكوادر المؤهلة
6. معوقات قوية للمشاركة في مسارات التخطيط والتملك الوطني

التعارض بين ثبات الخطة وتغير الواقع – استجابة مقترحة

- زيادة مقدار المرونة في الخطط الوطنية في الدول التي تعاني من نزاع أو حرب، والتحول الى التخطيط التأشيري؛
- تقصير المدة الزمنية للخطط التنفيذية حتى لو أدرجت في إطار رؤية بعيدة المدى تتضمن توجهات عامة مرنة أيضاً؛
- التدرج في التحديد والمرونة، بحيث تكون الخطط والموازنات السنوية محددة بدقة وبمشاريع وبنود انفاق يجري الالتزام بها بدرجة عالية جداً؛ ومستوى مرونة أكبر وقابلية للتعديل وإعادة الجدولة في القوانين والبرامج أو خطط الإنفاق المتعددة السنوات، أو في الخطة التنفيذية لثلاث سنوات (في بعض البلدان)؛ ومستوى أكثر تقدماً من المرونة أثناء تنفيذ الخطط الخمسية، في حين أن الاستراتيجيات بعيدة المدى والرؤى المستقبلية تكون توجهات عامة مرنة ومبدئية.

الجانب الإحصائي والمؤشرات

1. تصحيح العلاقة بين صانع السياسات والاحصائي
2. إشكالية الاسقاطات والنماذج الرياضية
3. القياسات والأدلة الدولية والوطنية
4. ما الذي نقيسه؟
5. ابتكار وتكييف المؤشرات المقترحة في خطة 2030
6. وجهات التطوير الاحصائي

إبتكار وتكييف المؤشرات – قياس أثر الأزمة

السؤال / المؤشر الناتج عن الأزمة (في حالة النزاع أو الحرب على سبيل المثال)	أثر شديد	أثر أقل شدة
وجود ضحايا بسبب الحرب	قتل أحد أفراد الأسرة أو أكثر	جرح أحد أفراد الأسرة أو أكثر
النزوح أو اللجوء	لجأت الأسرة (أو رب الأسرة) إلى الخارج	نزوح الأسرة داخل البلد
تضرر أو تدمير المسكن	تدمير مسكن الأسرة بسبب الحرب	تضرر مسكن الأسرة بسبب الحرب
فقدان موارد العيش	تدمير أو تضرر شديد للأصول (محل، معدات، أرض، إلخ) أو عدم قدرة على الوصول إليها	تضرر للأصول (محل، معدات، أرض، إلخ) أو عدم قدرة على الوصول إليها
موارد الدخل حالياً	الأسرة معتمدة على المعونات بشكل كامل ولا مصدر دخل لها	المعونة تشكل 50% من موارد العيش للأسرة

وجهات التطوير الإحصائي

1. الجمع بين المناهج الكمية والنوعية والتشاركية
2. الاستخدام الأمثل للبيانات المنتجة من خلال المسوحات والبيانات الإدارية
3. التحول الى أساليب بحث وجمع بيانات قليلة الكلفة وقابلة للتكرار
4. الاستجابة لواقع تجزؤ المجال الوطني
5. التشديد على أهمية البساطة والقابلية للاستخدام،

سؤالان اضافيان

خطة 2030 أساس للحوار
المجتمعي

« حيث أن خطة 2030 متوافق عليها من الجميع، يمكن أن تشكل إطاراً مرجعياً للحوار الوطني بين أطراف تختلف في مواقفها من قضايا أساسية، وتوسع قاعدة الحوار السياسي الخلافي المباشر.

الإنساني والتنمية

« في ظروف الحرب والنزاع، يجب التشديد على الالتزام بالترابط من التدخل الإنساني والمسار التنموي، وأن يكون الأول مدرجاً في الثاني تلافياً لإحداث أضرار هيكلية.

على سبيل الخلاصة

- ◀ لا بديل عن الابتكار، وبذل جهد مزدوج لاحترام المنهجية العلمية والتشاركية من جهة أولى، والتكيف الفعلي والنقدي لأجندات التنمية العالمية مع الوضع الاستثنائي وغير النمطي في بلدان المنطقة، من جهة ثانية.
- ◀ الاتكال على الذات هو الأساس مع الانفتاح على كل الأطراف وتبادل التجارب، لكن علينا توقع أنه بسبب الطبيعة المركبة للأزمات والصراعات والحروب التي تعاني منها المنطقة، سوف يكون العثور على تجارب ناجحة قابلة للتطبيق عندنا (تحت عنوان الممارسات الجيدة) أكثر صعوبة مما نعتقد.
- ◀ لا بديل من تحفيز كل طاقاتنا العقلية والأخلاقية والبشرية والمؤسسية من أجل تحقيق الأهداف التنموية، وجعل الأدوات العالمية مفيدة لنا في التحليل والعمل، وهذا لا يتحقق تلقائياً.



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



الأمم المتحدة

التنمية
ESCWA

شكراً